تقدير الكون في اللغة العربية

ابتسام عبد الحسين سلطان
جامعة القادسية–كلية التربية

- ملخص البحث

إنَّ قضية تقدير العوامل والمعمولات في اللغة العربية من الظواهر اللافتة للنظر، وهذه القضية (تقدير الكون) تمثل هذا الجانب افضل تمثيل، فهم يقدرون فعلاً او اسماً مشتقين من لفظ الكون، او لفظ الوجــود او لفظ الحصول، ويعدّون هذه الالفاظ هي الاخبار او الاموال او الصفات او الصلات وما هو موجود متعلّق بها، وهذا البحث يحاول الكشف عن جذور هذا التقدير، ويرى انه من الراجح كونه من تأثر اللغة العربية باللغات الاخرى عندما وصف العربي لغتهم وليس من اصول اللغة العربية.

المقدمة

تكاد اللغة العربية تنفر د بظاهرة التقدير بين اللغات الاخرى. فقد دأب علماؤها على تقدير عاملٍ لما لم يُلفظ له بعامل من فعل او اسم او شبه جملة.. ودأبوا على تقدير معمول لكل عامل لم يستوفِ ما يطلبه ولكل اداة لم تستوف معمولها، او جاءت على غير مايفترض لها المجيء عليه كأنْ يُفترض فيهــا الــدخول علــى الافعال وتجيء داخله على الاسماء، مثال ذلك قوله تعالى: (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك) (التوبة الايــة 6) فقد قدّروا فعلاً عاملاً في (أحد) لأنّ (إنْ) لايجوز دخولها على الاسماء.

وتقدير الكون من الظواهر التي يلجأ اليها النحويون في كثير من المواضع فيقدرون فعلاً او اسماً مشتقاً من لفظ الكون أو ألفاظ مشابهة له في المعنى كالاستقرار والوجود والحصول والحدوث والوقوع.

ومن المواضع التي يُقدَّر فيها الكون في اللغة العربية الآتي:

الموضوع الاول: الظرف والجار والمجرور

يقدِّر النحويون عاملاً في الظرف والجار والمجرور لأنها عندهم يجب أنْ يتعلقا بفعل او ما يشابه الفعل نحو قوله تعالى: (الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) (الفاتحة 6،7)، فالجار والمجرور (عليهم) تعلق بالفعل (انعمت) اولاً، ثم تعلق باسم المفعول في الاية الثانية (المغضوب). ويتعلقان ايضاً بجامد مؤول بمشتق نحو قوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله) (الزخرف الاية 84) فالجار والمجرور (في السماء) متعلقان بــ (إله) وهو اسم جامد غير صفة مؤول بمعبود، ويتعلق الظرف والجار والمجرور ايضاً بما فيه رائحة الفعــل مثل قول الشاعر:

أنــــا ابـــــنُ ماويَّـــــة إذ جـــــدّ النَّقُـــــر وجـــــاءت الخيـــــل أنـــــا فـــــيَّ زمَـــــر

فالظرف (إذ) متعلق بــ (ابن ماويّة) لأنه مؤول بالجواد[1].

والظرف والجار والمجرور بحسب تعلقهما قسمان: مستَقَرْ ولغو، فالمستَقَرْ هو ماكان متعلقة كوناً عاماً وهو الذي يدل على الوجود المطلق أي غير المقيَّد بشيء وذلك كالحدوث والحصول والاســتقرار والوجــود

[1] ينظر: مغني اللبيب 1/433-434.

والوقوع وما أشتق من ذلك فعلاً او صفة، أما اللغو فهو ماكان متعلقه كوناً خاصاً،، وهو الذي يدل على زيادة معنى الوجود سواء أكانت هذه الزيادة مدحاً أم ذماً أم قلةً أم كثرة أم تحديداً على أيّ وجه من وجوه التحديد[1].

فالذي يقول (محمد في البيت) إنما يرمي قصداً الى الاخبار بوجود محمد في البيت وجوداً مجرداً لايوصف بأنه وجود دائم أو مؤقت او مختلط بنوم او يقظة او بتمكن او قلقل أو غيره، والذي يقول (محمد نائم في البيت) إنّما يرمي قصداً الى الاخبار بوجود محمد في البيت في حالة معينة هي كونه نائماً وفي ذلك زيادة في الفائدة وتخصيص للخبر، فالوجود الاول وجود عام والوجود الثاني وجود خاص تمثله حالة النوم وهو ما يسميه بعض النحويين لغواً.

لذلك عدّ النحويون الخبر هو الوجود المحذوف مثلما كان الوجود الخاص هو الخبر في الظرف والجار والمجرور المتعلقين بكون خاص، يقول ابن يعيش "إنّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيد في الدار) و (عمرو عندك) ليس الظرف بخبر على الحقيقة لأن الدار ليس من زيد في شيء وإنّما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير (زيد استقر عندك) او حدث او وقع ونحو ذلك، فهذه هي الاخبار في الحقيقة لا خلاف بين البصريين إنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها ايجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص"[2] .

وقال ابن مالك "وما يُعزى للظرف من خبريّة وعمل فالأصح كونه لعامله"[3].

والذي يُقدَّر عاملاً في الظرف والجار والمجرور هو الوجود العام أو المطلق ويُسمى ايضاً الاستقرار العام او الكون العام، ففي نحو (تكلّم الّذي عندك) لايفيد الظرف (عند) شيئاً اكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود كالأكل او الشربُ أو القراءة، ولايحتاج في فهمه الى قرينة نحو: (سكت الذي في البيت) أي الموجود في البيت وجوداً مطلقاً غير مقيَّد بزيادة شيءٍ آخر كالنوم او الضحك أو المشي.[4] .

فإذا كان المتعلق به امراً خاصاً فإنَّه يجب ذكره، يقول ابن يعيش "فلو أردت بقولك (زيد عندك) أنه جالس او قائم لم يجز الحذف لأن الظرف لايدل عليه، لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أنْ يكون جالساً أو قاعداً"[5] .

وقال الرضي "اذا احتجنا الى المتعلق به فالأصل أولى"[6] فاذا قلنا (تكلَّم الذي وقف امامك) او (سكت الذي نام في البيت) فكلمة (وقف) وكلمة (نام) تؤديان معنىً خاصاً هو الوقوف والنوم ولايمكن فهمه الا بذكر كلمته في الجملة والتصريح بها، فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين وانما هو الوجود والحضور المقيّدين بالوقوف او بالنوم ولهذا لايصحّ حذف المتعلَّق به إذا كان خاصاً ولم يدل عليه دليل،

---

(1) ينظر: من اصول اللغة، 192/2.

(2) شرح المفصل، 90/1.

(3) تسهيل الفوائد، ص49.

(4) ينظر: النحو الوافي، 413/2.

(5) شرح المفصل: 90/1.

(6) شرح الكافية للرضي، 93/1.

وعندما يذكر يكون هو الخبر او الصفة او الحال او الصلة، فإن دلّ عليه دليل جاز حذفه مثل قولهم (زيد على الفرس) أي راكب، و (من لي بفلان) أي من يتكفّل لي به.[1] .

ويقدّر الكون العام مع الظرف والجار والمجرور اذا وقعا:[2]

1- **خبراً:** نحو قوله تعالى (لله الامر) (الروم 4)، وقوله تعالى (إنّ المتّقين في جنات ونَهر) (القمر 54).

2- **حالاً:** نحو قوله تعالى: (فخرج على قومه في زينته) (القصص 79).

3- **صلة :** نحو قوله تعالى (وله من في السموات والارض ومن عنده لايستكبرون عن عبادته) (الانبياء 19).

4- **صفة:** نحو قوله تعالى (أو كصيِّب من السماء) (البقرة 19).

وبعض النحويين عدَّ الظرف والجار والمجرور هما الخبر لأنّ ظاهر النص لايحتاج الى المتعلَّق به في فهم المعنى، واحتجوا بأنه لا فائدة في تقدير الخبر المحذوف لأنه ينبغي للخبر أن تتم به الفائدة مع المبتدأ، وهذه الفائدة لاتتم بقولنا (زيد كائن في الدار) أو مستقر فيها لأنّ معنى الظرفية في (في) يدّل على ما نتعنت في تقديره[3] وهو سليم.

الموضوع الثاني: لولا

يُقدَّر الكون خبراً لـ (لولا) واجب الحذف إذا كان عاماً، فالكون العام عندهم يجب حذفه مع (لولا) لعدم الحاجة اليه والاستغناء بمعرفته عن ذكره فهو معلوم بمقتضاها إذ هي دالة على امتناع لوجود، ففي قولنا (لولا زيد لزارنا عمرو) يجب حذف الخبر هنا لأن المعنى لولا زيد على كل حال من احواله لزارنا عمرو، فلم يكن حال من احواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك، ومنه قوله تعالى: (لولا أنتم لكنّا مؤمنون) (سبأ 31) أي لولا انتم موجودون[4] .

فإذا كان الكون مقيَّداً فإنه يجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل لأنه لايُدرَك معناه إذا حُذف نحو قولك (لولا زيد غائب لم أزرك) فالكلام لايستغني عن هذا الخبر لأن حذفه يلبس المعنى وقد يعكسه فيُصبح (لولا زيد لم أزرك) أي لولا زيد موجود وأنت تريد لولا زيد غائب.

ومن الحديث الشريف (لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم)[5] فلو لم يظهر الخبر لاختلف المعنى الذي يفهم منه ولظُنّ كوناً او وجوداً عاماً أي لولا قومك موجودون، وهو غير المعنى المراد.

فإذا دلّ على الكون المقيَّد دليل جاز اثبات الخبر وحذفه ومنه (لولا اخو زيد ينصره لغُلِب)، وفي جواب السؤال نحو (هل أحسن إليك محمد؟) فتجيب (لولا محمد لهلكت)، لأن فيهما دليلاً على المحذوف فجملة ينصره خبر (أخو زيد) وهو كون مقَيّد بالنصرةَ والمبتدأ دلّ عليه لأنّ من شأن الاخ النصرة، ويجوز أن يحذف فيقال: لولا أخو زيد لغلب، كذلك يجوز أنْ تقول (لولا محسنٌ إليَّ لهلكت) و (لولا محمد لهلكت) في

---

[1] ينظر النحو الوافي، 415/2.

[2] ينظر مغني اللبيب، 445/1-446.

[3] ينظر: همع الهوامع، 21/2، وابن جني النحوي، ص321.

[4] ينظر: شرح اللمحة البدرية، 361/1، وينظر النحو الوافي، 472/1.

[5] فتح الباري بشرح النحاري، 188/4.

جواب السؤال، لأنّ وجود الكون الخاص في السؤال أغنى عنه في الجواب، وعلى ذلك وجّهوا قوله تعالى (لولا نعمة ربي لكنتُ من المحضرين) (الصافات 57) والتقدير لولا نعمة ربي تداركتني او استنقذتني[1] . بدليل قوله تعالى (لولا أنْ تداركه نعمة من ربّه لنبذ بالعراء) (القلم 49) أي لولا مداركة الله له[2] .

الموضوع الثالث : لا النافية للجنس

يقدِّر النحويون الكون العام خبراً لـ (لا) النافية للجنس المحذوف خبرها، لأنه مما يكثر حذفه فهو غالباً ما يدل على الوجود المجرَّد اسماً كان او فعلاً، فيقدَّر الوجود العام في نحو قوله تعالى (قالوا لا ضَيْرَ إنّا الى ربِّنا منقلبون) (الشعراء 50)، وقوله تعالى: (كلا ا وَزَر) (القيامة 11)، وقوله تعالى: (ولو ترى إذ فزعوا فلا فَوْت) (سبأ 51).

فهذه اشهر مواضع تقدير الكون العام وهناك مواضع اخرى مثل تقديره في جملة (ضربي زيداً قائماً) وفي مثل (كلُّ رجل وضيعته) ففي الجملة الاولى يقدرون (حاصل اذا كان قائماً) وفي الجملة الثانية يقدرون (وضيعته مقترنان).

والذي يظهر في مواضع تقدير الكون او الوجود العام أنَّه من بقايا الصناعة النحوية والبحث عن العوامل والمعمولات، فهو مع الظرف والجار والمجرور لأنّهم لايجوزون وقوع شبه الجملة خبراً ولانها عندهم واجبة التعلق، اما مع (لولا) فلا بد من تقديره لأنّ بعد (لولا) مبتدأ لابّد من أن يليه خبر ليكتمل ركنا الجملة الاسمية عندهم، اما مع (لا) النافية للجنس فهو ايضاً من أجل المحافظة على ركني الجملة واستيفاء (لا) خبرها.

أمّا من ناحية المعنى فإنّ معاني الحروف او الظروف تدل على مايقدرونه خبراً تتعلق به، فمعنى الظرفية في (في) يدل على الوجود في مثل (زيد في البيت) ومعنى الاستعلاء في (زيد على الارض) أي مستعلٍ على الارض هو الخبر ويدل عليه الحرف (على)، ومعنى الالصاق في (الباء) يدل على الخبر في مثل (خيط بالثوب) أي ملتصق بالثوب وليس مستقر لأنه لو كان كذلك لفُهم أن المراد هو الخيط النسيجي لاخيط متعلق بالثوب من غير نسيجه. وهذا يتفق مع ماذهب من قال بخبرية الظروف والجار والمجرور.

اما مع (لا) النافية للجنس فإن المعنى يختلف إذا قُدِّر الخبر بـ (موجود او كائن) عنه في مثل لاضَيْرَ ولا وَزَرَ ولا فَوْت[3] فكيف يكون الضير والفوت موجودان مثلاً.

أما (لولا) فإنها تتضمن معنى الخبر الذي يقدره النحويون، والفائدة تتم بها فينطبق تعريف الخبر عليها، إذ يُفهم معنى الوجود المنفي من النفي والشرط اللذين تدل عليهما (لولا)، لأن نفي الذات لايعني الا نفي وجودها كما أن الشرط ترتيب حدوث امر او نفيه على حدوث أمر آخر أو نفيه، وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الاول المسمى جملة الشرط، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات[4] .

أما إذا كان الكون او الوجود خاصاً فإننا نجد كثيراً من الجمل قد استغنت عن ذكره مثل (زيد على الفرس) أو (من لي بفلان) او (الحر بالحر) ويُفهم من هذه الجمل أن الخبر هو راكب على الفرس في الجملة الاولى، ومَنْ يتكفل لي بفلان في الجملة الثانية، والحر مقتول بالحر في الجملة الثالثة مما يدل على أنه قد

---

(1) ينظر مشكل اعراب القرآن، 614/2.

(2) ينظر: مشكل اعراب القرآن 751/2.

(3) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم، 535/2.

(4) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص159.

يُستغنى عن الكون الخاص في اللغة إذا دلّ عليه دليل ولايتبقى الا الكون الخاص الذي لايدل عليه دليل مثل الحديث الشريف (لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر) وقولنا: (لولا زيد غائن لزرتك) فإن ذكر هذا الكون الخاص كان هو الخبر أي أنّ (حديثو عهدٍ) و (غائب) خبرين لـ (لولا) فإن لم يُذكر استغنت الجملة بمعنى النفي والشرط اللذين تدل عليهما (لولا) عن ذلك الوجود حتى لو كان خاصاً.

والذي يبدو لي أنّ جنوح العربية الى تقدير هذا الكون أو الوجود اساسه تقسيم اللغة الاغريقية الفاظها الى اسماء وافعال وعلاقة بينهما[1] وعلى ذلك الاساس سارت اللغة العربية فرأت أن الجملة تتكون من حقيقتين خارجيتين هما المسند (الحدث) والمسند اليه (الذات) والى وجود علاقة بينهما هي وقوع الحدث من الذات مثلما سارت اللغة الانكليزية على ذلك الاساس الا أنّ الانكليزية اظهرت الرابطة ف ي الافعال المساعدة.[2] أمّا العربية فإن احتفاظها بالجملة الاسمية كما في اخواتها الساميات جعلها تخفي هذه الرابطة لفظاً وتبحث عنها معنىً وتقديراً ولاسيما انهم يشترطون في الخبر اذا كان اسماً أنّ يكون مشتقاً يحوي معنى الوصف.[3] أي قريباً من الفعل مما يدل على ان اللغة العربية كانت تحاول مواكبة اللغات الاخرى عندما بدأ اللغويون بوصف لغتهم فكانوا يحاولون ايجاد الحركة في الجملة الاسمية فكانوا يقدرون الكون العام او الخاص سواء اكان فعلاً أم اسماً مشتقاً يعمل عمل الفعل فيتعلق به الجار والمجرور او الظرف وهو نوع من الاقتراب من الجمل الفعلية.

ويدلّ على ذلك أننا نجد اللغة العربية تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون (كان الناقصة) على الاسناد، ومن ذلك مايذكره النحويون عن (كان) الزائدة في مثل قول الشاعر:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهبّ شمأل بليل

ففعل الكون في هذه الجملة لافائدة فيه لأن تركيبها من اسمين غني عن معنى ذلك الفعل غير محتاج اليه اللهم الا اذا أريد معنى المضي فيؤتي بالفعل ماضياً ويكون حينئذ هو المسند أو جزءاً منه.[4]

ويدل على ذلك ايضاً استخدامهم الفعل (كان) في مختلف صيغه للربط، ففي صيغة المضارع التي تلي الحرف المصدري مثل (يعجبني أنْ يكون محمد قائماً)، وفي صيغ النفي للحال نحو (لن يكون محمد قائماً) وللاستقبال في الماضي نحو (ما كان محمد قائماً) وإن جاز النفي من دون كان نحو (لن يقوم محمد) و (ما محمد قائم). وفي الشرط يتحتم الربط بـ (كان) في صيغة مناسبة نحو (إنْ يكون محمد مسافراً فسافر) و (إذا كان محمد في الدار فسيكون أبوه هناك)[5] .

إنّ سعة الاشتقاق في اللغة العربية هي التي سوَّغت أن تقوم الجملة الاسمية بذاتها من دون حاجة الى فعل مساعد فالجمل الاسمية في العربية يجب أن يكون في أحد طرفيها معنى الوصف.[6]

فإذا لم يكن في أحد طرفيها معنى الوصف مثل (لولا زيد) و (لا طالب) و (زيد في الدار) له فعلاً أو اسماً مشتقاً يكون هو الوصف.

---

[1] ينظر: دراسات نقدية، ص9-10.

[2] ينظر: دراسات نقدية، ص128.

[3] ينظر: نحو التيسير، ص115.

[4] ينظر: نحو الفعل، ص48.

[5] ينظر: دراسات نقدية ، ص188.

[6] ينظر: نحو التيسير، ص115.

ويدل على ذلك ايضاً تجويز مجمع اللغة العربية في القاهرة ظهور هذا الكون العام اعتماداً على تجويز بعض العلماء[1] الذين استدلوا بقوله تعالى: (فلما رآه مستقراً عنده) (النمل 40) وقول الشاعر:[2]

لك العزُّ إنْ مولاك عز وإنْ يهنْ

فأنت لدى بحبوحة الهون كائنُ

وعلى الرغم من أنّ (مستقراً) في الآية الكريمة بمعنى السكون أو الثبات وعدم التقلقل وليست كوناً عاماً.[3] و (كائن) في البيت الشعري قد تكون بمعنى الكينونة أي ان تكون مفرد كائنات وليس الوجود المجرد او الحضور المطلق.

وتجويز المجمع لظهور هذا الكون أنّما هو لحاجة التعبيرات العصرية ولاسيما العلمية إليه دفعاً للبس وايضاحاً للمعنى وايثاراً للتيسير مثل (هذا حامض يوجد في عسل الشمع) او (هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط)[4] . وهو في النهاية يمثل رغبة اللغة في مواكبة اللغات الاخرى بايجاد الحركة في الجملة الاسمية.

الخاتمة والنتائج

إنَّ تقدير الكون في اللغة العربية من الظواهر التي شُغل بها اللغويون واختلفوا فيها بين مقدّر للفعل ومقدّر للاسم، وفصَّل بعضهم فقال اذا كان الكون عاماً جاز حذفه واذا كان خاصاً وجب ذكره إنْ لم يدل عليه دليل فإن دلّ عليه دليل جاز حذفه، واختلفوا في اعراب متعلِّقه هل هو الخبر أو الصفة أو الحال أم أنّ الكون المحذوف هو الخبر او الحال او الصفة.

والذي ظهر لنا إنَّ هذا التقدير هو من تأثّر اللغة العربية باللغات الاخرى عندما وصف العرب لغتهم وهو محاولة لايجاد الحركة في الجملة الاسمية التي حاول اللغويون دائماً ايجاد الحركة فيها عن طريق اشتراط كون الخبر مشتقاً أو فيه معنى الوصف.

المصادر والمراجع

1. ابن جني النحوي، د.فاضل صالح السامرائي،مطابع دار النزير،1389هـ-1969م.
2. ارتشاف الضرب من لسن العرب لابي حيان الاندلسي، تحقيق: د. مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الاولى، 1408هـ-1987م.
3. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، المكتبة العربية، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي، 1387هـ-1967م.
4. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، 1939م، طبع محمد حمدي البكري.
5. دراسات لاسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، 1972م.
6. دراسات نقدية في النحو العربي،د.عبد الرحمن ايوب،مؤسسة الصباح،مطابع الانبار.
7. شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستربادي، المطبعة العثمانية، المكتب العربي للطباعة والنشر، 1310هـ.

---

[1] ينظر: مغني اللبيب، 446/1.

[2] ينظر: من اصول اللغة، ص126.

[3] ينظر: من اصول اللغة، ص130.

[4] ينظر: من اصول اللغة، ص122 نص القرار.

8. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابي هشام الانصاري، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1397هـ-1977م.
9. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش النحوي، دار صادر.
10. فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1959م.
11. مشكل اعراب القرآن، مكي ابن ابي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ-1984م، ط2.
12. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987م.
13. من اصول اللغة، محمد شوقي امين ومصطفى حجازي، الطبعة الاولى، القاهرة، 1395هـ-1975م.
14. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1962م.
15. نحو الفعل، احمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي.
16. النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.
17. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1395هـ-1975م.